المصالح العسكرية الامريكية
في المغرب وانعكاساتها في الوطن العربي

منذ توقيع اتفاقيات يوليو ١٩٥١ بين الولايات المتحدة وفرنسا بشأن اقامة خمس قواعد عسكرية فوق التراب المغربي من أجل استخدام القاذفات الاستراتيجية "بي ٣٦" الى تنظيم المناورات العسكرية المغربية الامريكية في غضون شهر مايو ١٩٨٤ وما تبعها، والولايات المتحدة تطبع سياستها المغربية بالاستمرارية والتغلغل المتواصل. غير أنها لا تكتفي بتركيز مواقعها العسكرية فقط، بل تزاوج ذلك وتواكبه بالمصالح الاقتصادية والمالية والمساعدات التقنية والدعم والتنسيق السياسي والتدخل في دوائر صنع القرارات، المحلية منها وذات الابعاد العربية.. وهذا ما يسبغ على وجودها في المغرب صفة "الاشتغال" اليومي، بكل الامكانيات والوسائل التي تملكها، والتدخل المدروس والخاضع لاعتباراتها الاستراتيجية في افريقيا والوطن العربي بشكل خاص.

ان المغرب، كمجال جيو استراتيجي تسعى الولايات المتحدة الى مراقبته والتحكم في مسار تطوره، يتميز بكونه أقرب نقطة لاوروبا الغربية وبوابة لافريقيا السوداء، كما أنه يتمتع بواجهتين بحريتين: البحر المتوسط كمنطقة استراتيجية حيوية، والمحيط الاطلسي الذى هو الرابط الجغرافي للعالم الغربي.. كما أن مضيق جبل طارق، المدخل الغربي للبحر المتوسط، يعتبر أحد الممرات البحرية الاكثر أهمية في العالم ومحطة مراقبة أساسية بالنسبة للاسطول السادس. وسيلعب هذا الموقع الاستراتيجي النادر دورا هاما في تكثيف الوجود الامريكي بالمغرب واعطائه طابعا بنيويا منذ صعود ريغان الى السلطة في يناير ١٩٨١، لدرجة أن الامر أصبح يتعلق بتحالف عسكرى وسياسي شامل جاء ، كما سنرى، نتيجة التقاء حاجة النظام المغربي للدعم الخارجي من جهة مع متطلبات السياسة الامريكية في المنطقة من جهة ثانية.

ترديد حديث أسطورى حول "العلاقات التاريخية العريقة" التي تربط المغرب بأمريكا منذ العام ١٧٨٦ (اعتراف المغرب قبل جميع الدول باستقلال الولايات المتحدة الامريكية وتوقيع معاهدة صداقة منذ ذلك التاريخ، وتبادل الرسائل بين الملك محمد ابن عبد الله والرئيس جورج واشنطن خلال سنتي ١٧٨٨ و١٧٨٩.. ثم لقاء آنفا، الدار البيضاء حاليا، بين الملك محمد الخامس وفرانكلين روزفلت سنة ١٩٣٤...)، غير أنها تتناسى الحقائق التاريخية الاساسية، وأولها توقيع الولايات المتحدة على معاهدة الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦، وهي المعاهدة التي انطلق بموجبها التدخل الاستعماري الاسباني والفرنسي في المغرب وتفويت فرنسا بعض القواعد العسكرية للامريكيين عام ١٩٥١، مقابل ٥٠٠ مليون دولار، عندما اكتشفت الادارة الامريكية أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة، خاصة بعد انزال القوات الامريكية في الشواطئ المغربية، في نوفمبر ١٩٤٢، ابان الحرب العالمية الثانية. وقد حرصت ادارة واشنطن حتى منتصف الخمسينات على مراعاة جانب الحركات الوطنية في المغرب العربي، لكن طبعا مع مواصلة العلاقات مع القوة الاستعمارية ــ فرنسا ــ والتضامن الفعال مع بلدان الحلف الاطلسي. ولذلك امتنعت دوما عن اتخاذ موقف علني صريح مع هذا الطرف أو ذاك. وقد صرح المندوب الامريكي، م.هـ. بيرود أمام الجمعية العامة للامم المتحدة، بتاريخ ٣١ غشت ١٩٥٣: "ان مصالحنا الاساسية لا يمكن صيانتها الا عن طريق حل مقبول من فرنسا وبلدان شمال افريقيا معا". وهذا الموقف هو الذى سمح للولايات المتحدة بمواصلة علاقاتها المتينة مع فرنسا، دون أن ترهن علاقاتها المستقبلية مع الطرف المغربي. ومن بين الوقائع التي تفصح عن طبيعة الاغراض الامريكية في المغرب أثناء تلك الفترة، أن القنصل العام للولايات المتحدة امتنع عن المشاركة في مراسيم تتويج السلطان ابن عرفة.. لكن بعد أسبوعين من ذلك، قام ضابطان أمريكيان من القواعد الامريكية في المغرب بزيارة الملك الجديد.

لقد كانت الادارة الامريكية تسعى الى انتقال المغرب بسرعة الى وضعية الاستعمار الجديد قبل أن تتجذر المقاومة الوطنية وتتمخض عن استقلال سياسي فعلي قد يعصف مبكرا بمصالحها الاستراتيجية في المغرب العربي. وقد عبر السفير الامريكي بباريس آنذاك، السيد دوغلاس ديلون، عن هذا التوجه بوضوح حين أعلن: "أن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما سعي فرنسا لايجاد حلول ليبرالية تضمن استمرار حضورها في شمال افريقيا". واذا تذكرنا أن معظم القادة السياسيين للحركة الوطنية

المغربية، لم يكن لهم من سعي بدورهم غير "الاستقلال في اطار الارتباط المتبادل مع فرنسا"، فسنفهم لماذا ظلت الولايات المتحدة غداة مفاوضات ايكس ليبان وانتهاء عهد الحماية المباشرة عام ١٩٥٦.. ظلت تحظى بسمعة حسنة عند نظام الرباط وعند جل أفراد النخبة السياسية لتلك المرحلة الذين كانوا يتوهمون بحياد السياسة الامريكية في المغرب العربي، حيث لم يتردد السيد بلافريج، الناطق الرسمي باسم حزب الاستقلال، في التصريح منذ شهر اكتوبر ١٩٥٢، بأن "القواعد الامريكية في المغرب قد تصبح في خطر اذا ما رفضت الولايات المتحدة مساعدة المغرب على استقلاله". فكيف تطور النشاط الامريكي في المغرب منذ ذلك التاريخ؟ وما هي حصيلته طوال الثلاثين سنة الماضية كقوة عسكرية ونفوذ اقتصادي وتأثير سياسي، سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد موقع ودور النظام المغربي في الوطن العربي؟ وما هي، أخيرا، دلالات وأبعاد تكثيف هذا الحضور الامريكي منذ سنة ١٩٨١، بشكل خاص، واحتمالات تطوره؟

لا شك أن الولايات المتحدة قد استفادت من وضعية السنوات الاولى من الاستقلال السياسي لتركيز مواقعها في المغرب، فقد كانت الادارة الامريكية مهيأة سلفا لملء الفراغ الذى قد يتركه انحسار محتمل للنفوذ الفرنسي في البلاد ولتعويض المساعدة الفرنسية، خوفا من أن يتحول المغرب، تحت ضغط الصعوبات الاقتصادية، جهة البلدان الشرقية. وفي جميع الاحوال، لم يكن بامكان واشنطن أن تترك المجال كله لفرنسا في هذه المنطقة من العالم، خاصة في ظرف تزايد الاهتمام الامريكي بافريقيا عامة. ففي شهر غشت ١٩٥٨، وفي ظل ادارة ايزنهاور، تم انشاء قسم للشؤون الافريقية يتكون من ٦٠ خبيرا. كما أن ادارة كينيدى التي كانت تنتقد الفريق الجمهورى السابق على أساس أن سياسته الافريقية كانت غالبا ما تصنع في العواصم الاوروبية، قد أضاف خطوة أخرى في هذا الاتجاه، عبر تحويل القسم المذكور الى كتابة دولة فرعية أسندت رئاستها آنذاك لمينين ويليامس.

ومباشرة بعد اعتراف الولايات المتحدة باستقلال المغرب، تم استبدال القنصل الامريكي بطنجة بمكلف بالاعمال في الرباط، ثم جاء تعيين السفير كافيندش كانون، في شهر اكتوبر ١٩٥٦. ومنذ ذلك التاريخ، لم تنقطع الاتصالات على جميع المستويات، وتكونت لجان متعددة، وتم تبادل الزيارات، بدءا بزيارة محمد الخامس لواشنطن، في شهر نوفمبر ١٩٥٧، وزيارة الرئيس ايزنهاور الى الدار البيضاء، في شهر ديسمبر ١٩٥٩، ثم زيارة رئيس الدولة الحالي الى أمريكا، من ٢٧ مارس الى ٢ أبريل ١٩٦٣، وهذه الزيارة الاخيرة كانت لها، كما سنرى، صلة بموضوع القواعد العسكرية الامريكية في المغرب... على أن البيت الابيض قد تجنب دوما مزاحمة

النفوذ الفرنسي في المغرب، لا من حيث المساعدات العسكرية والاقتصادية ولا من حيث العلاقات السياسية العامة... ذلك أن ارتباط المغرب بفرنسا والسوق الاوروبية عامة يتوافق مع السياسة الامريكية التي ترمي أولا وقبل كل شيء الى الحفاظ على نوع معين من التوازن السياسي والاقتصادى، في اطار "الامن الاستراتيجي" للمنطقة. ومن هنا، كان ولا يزال مركز الثقل في هذه السياسة، هو الوجود العسكرى المباشر وربط النظام المغربي أكثر فأكثر بخطط وحاجيات الادارة الامريكية على الصعيد العسكرى، ليس في المغرب فقط، بل في مجموع الوطن العربي.

١) القواعد العسكرية

يشكل المغرب في سياسة البنتاغون أفضل منطقة أمنية متقدمة بالنسبة لاوروبا والشرق الاوسط. ولقد اقترنت المصالح الاستراتيجية الامريكية في هذه المنطقة منذ البداية بمسألة القواعد العسكرية التي يرجع تاريخ انشائها كما ذكرنا الى أواخر سنة ١٩٥١، أى في خضم الحرب الباردة. فبعد انصراف الجيوش الامريكية من افريقيا الشمالية سنة ١٩٤٥، حافظت الولايات المتحدة على قاعدة جوية ــ بحرية بالقنيطرة (شمال الرباط)، حيث كان الامريكيون قد استقروا منذ العام ١٩٤٢. وبمقتضى اتفاقية مع فرنسا، أصبحت هذه القاعدة تحت السيادة الفرنسية، لكن من الناحية النظرية فقط، لان القوات التي كانت موجودة بها ظلت قوات أمريكية محضة. ومع بداية التدخل الامريكي في كوريا، شرعت حكومة واشنطن في المفاوضات مع فرنسا قصد حيازة منشئات عسكرية اضافية بالمغرب. وقد انتهت تلك المفاوضات باتفاقيات يوليو ١٩٥١ التي حصلت أمريكا بمقتضاها على رخصة لبناء خمسة قواعد لاستخدام القاذفات الاستراتيجية "بي ٣٦". وقد نصت الاتفاقيات على عودة هذه القواعد الى فرنسا حال انتهاء "أخطار الوضع الدولي"!. وتجدر الاشارة أيضا الى أن الولايات المتحدة حصلت ابتداء من نهاية الحرب العالمية على محطة ارسال لاذاعة "صوت أمريكا" بطنجة، وهي محطة موجهة أساسا ضد البلدان الاشتراكية.

وهكذا تم الشروع بسرعة في بناء قواعد بنجرير (شمال مراكش)، النواصر (قرب الدار البيضاء)، سيدى سليمان (شمال الرباط) وجمعة سحيم وبنسليمان (جنوب الدار البيضاء). وكانت الاشغال تتواصل ليل نهار، وأنجزت بسرعة فائقة الثلاثة آلاف متر من مدرجات الطيران الضرورية لكل قاعدة، وكذا باقي المنشئات المختلفة. وفي سنة ١٩٥٣، أتممت قواعد بنجرير وسيدى سليمان والنواصر. أما القواعد الاخرى، فقد قررت واشنطن التخلي عنها، في منتصف الاشغال، على اثر

حصولها على قواعد عسكرية فوق التراب الاسباني بمقتضى الاتفاقية الموقعة مع الجنرال فرانكو، في شهر نوفمبر ١٩٥٣. وقد بلغت كلفة القواعد المشيدة ٨٠٠ مليون دولار آنذاك، واستقر بها زهاء ٢٥ ٠٠٠ شخص من عسكريين وعائلاتهم.

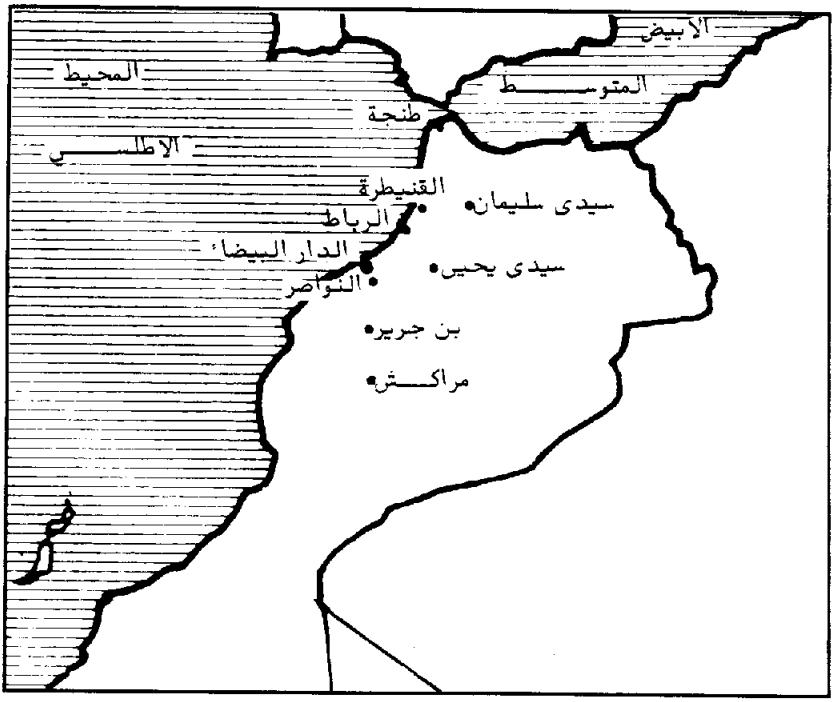

ومنذ الاشهر الاولى من الاستقلال، تبين أن الهم الاساسي للحكم بالمغرب لم يكن هو وضع وجود القواعد الامريكية موضع السؤال، بل كان هو التوفيق بينها وبين طبيعة النظام ومحاولة الحصول، مقابل الحفاظ عليها، على مساعدات اقتصادية هامة. وهكذا تم توقيع اتفاقية للمساعدة الاقتصادية والتقنية في شهر أبريل ١٩٥٧، بينما لم تتمخض المفاوضات الاولى حول القواعد بين السفارة الامريكية ووزارة الخارجية المغربية (١٧ مايو ١٩٥٧ بالرباط) ٠٠ لم تتمخض عن شيء نظرا لغياب موقف مغربي مدقق بشأنها، وهذا راجع الى تناقضات النظام، وتناقضات حزب الاستقلال أيضا، تلك التناقضات التي ستؤدى بعد فترة قصيرة الى تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كاستمرار لحركة التحرير الشعبية المغربية. وبينما كانت الحكومة تسعى من خلال المفاوضات الى ايجاد "حل انتقالي" في اطار التصور المذكور، فان المجلس الوطني الاستشارى برئاسة المرحوم المهدى بنبركة، طرح

المشكلة بكل أبعادها في نهاية العام ١٩٥٧ ، مطالبا باجلاء القواعد العسكرية وجلاء كل القوات الاجنبية عن التراب الوطني .

وبذلك تغيرت شروط المفاوضات في بداية ١٩٥٨ ، وأصبح الرأى العام المغربي أكثر فأكثر حساسية لتلك المشكلة . وخلال شهرى يونيو ويوليو من تلك السنة رفض عمال الموانئ تفريغ الشحنات الموجهة للقواعد الامريكية ، كما جرى الحديث عن استعمال قاعدة النواصر للتدخل الامريكي في لبنان ، مما جعل المجلس الوطني الاستشارى يوافق على قرار يدين فيه "استعمال التراب الوطني كقاعدة عدوانية ضد الشعوب المكافحة من أجل تحررها واستقلالها" .. ويطالب باتخاذ الاجراءات اللازمة لانسحاب كل القوات الاجنبية من البلاد . وسيجعل كل من مجلس المقاومة والاتحاد المغربي للشغل والحزب الشيوعي المغربي ، وبالاخص الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب .. من هذا الموضوع قضية وطنية لن يفوتهم اثارتها والنضال من أجلها في كل مناسبة .

وقد استؤنفت المفاوضات بمناسبة تعيين السفير الامريكي الجديد بالرباط ، السيد يوست ، في يونيو ١٩٥٨ . وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٥٩ ، على اثر لقاء الرئيس ايزنهاور برئيس الوزراء المغربي ، السيد عبد الله ابراهيم .. أعلن هذا الاخير أن المفاوضات حول تحديد الجدول الزمني للانسحاب ستنتهي بعد ١٥ يوما . وهكذا أمسكت الادارة الامريكية بهذه الفرصة . وعلى اثر زيارة ايزنهاور للمغرب في الشهر التالي ، صدر بيان مشترك يقول في فقرته الاخيرة ، أن "سحب القوات الامريكية من المغرب سوف يتم قبل نهاية ١٩٦٣ ، كما سيتم اجلاء قاعدة سيدى سليمان في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٠" .

وسيكتشف فيما بعد ، أن "انسحاب القوات الامريكية" لا يعني الجلاء التام . ففي يناير ١٩٦٤ ، وهو تاريخ "التسليم" الرسمي للقواعد الى المغرب ، كان الشيء الوحيد الذى تغير هو لون العلم الذى يرفرف فوقها . فاذا كان قد تم فعلا انسحاب جزء من القوات الامريكية المرابطة بالقواعد ، فان هذه الاخيرة وكل المنشئات التابعة لها ، ظلت بين أيدى الامريكيين الذين واصلوا نشاطهم وأعمالهم في القواعد الثلاث : القنيطرة ، سيدى يحيى وبوقنادل . وسيتبين أن هناك اتفاقا سريا يرجع تاريخه الى مارس ١٩٦٣ ، وهو تاريخ محادثات رئيس الدولة مع كينيدى بواشنطن ، ويتعلق بالحفاظ على القواعد وتحديد أشكال المساهمة الامريكية في تطويرها ، ولا سيما فيما يخص مركز الارسال والاتصالات بسيدى يحيى وقاعدة القنيطرة . كما تم توقيع اتفاقية أخرى عام ١٩٦٦ ، يلتزم فيها النظام المغربي بوضع قاعدة النواصر تحت تصرف القوات الامريكية كلما احتاجت الى ذلك . وفي أواخر شهر فبراير ١٩٦٧ ،

عقد اجتماع بطنجة بين السفراء الامريكيين في الغرب الافريقي وذلك بمشاركة قائد المنشئات العسكرية الامريكية في القنيطرة.. لكن السلطات المغربية لم تكف منذ العام ١٩٦٤ عن التصريح بأنه لم تبق قواعد أجنبية بالمغرب وان جلاءها قد تم بالفعل منذ نهاية ١٩٦٣ ، ولم يثر المشكل من جديد الا في سنة ١٩٧٠ ، عندما كشف السيد دافيد نيوسن ، كاتب الدولة المساعد في الشؤون الافريقية ، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عن وجود قواعد عسكرية في المغرب . ومع ذلك فان الملفات المهيأة من طرف نائب الرئيس ، آكنيو ، الذى زار الرباط في يوليو ١٩٧١ ، قد أتاحت لهذا الاخير أن يلح على توسيع جديد للوجود الامريكي في المغرب . ولا شك أن من أهم المنجزات العسكرية الامريكية في المغرب ، القاعدة الجوية والبحرية بالقنيطرة ، التي يبلغ اتساعها حوالى ١٠٠ كلم مربع ، وهي تحتوى على عدة مدرجات للطيران ومخازن ومستودعات للاسلحة والذخيرة والوقود ، وتوجد بها طائرات مقاتلة من طراز "اف ــ ٨٦" ، "اف ــ ١٠٤" و"اف ــ ١١١" وطائرات اعتراضية من نوع "اف ــ ١٠١" ومدافع "دى سي أ" ومنشئات رادار وصواريخ مختلفة الانواع ، وعشرات الدبابات البرمائية وكميات أخرى من الاسلحة وقطع الغيار..الخ. كما أنها تتوفر على محطة لاستقبال الاستخبارات وعلى أجهزة اليكترونية متطورة ومختلفة الاستعمالات بدءا باستماع الراديوهات حتى تزوير الاوراق الرسمية و..تعليم اللغة العربية ، ومحطة لالتقاط المعلومات من الاقمار الاصطناعية الخاصة بالتجسس. وقد كان جزء من القاعدة يستعمل في تدريب الجنود الامريكيين لمواصلة الحرب في فيتنام . وهناك اتصال دائم للقاعدة مع القواعد الاخرى ومع الاسطول السادس.. وقد كان يوجد في القنيطرة عام ١٩٧٠ ، ألفان من الجنود والضباط الامريكيين ، وقد استمرت الاشغال فيها من أجل توسيع طاقتها الايوائية لتشمل ٣٠ ٠٠٠ جندى وتخزين المعدات الحربية. كما يتم فيها اصلاح وتموين وحدات الاسطول السادس والسلاح الجوى. ومن أجل التمويه عن هذه النشاطات ، هناك بعض العسكريين المغاربة في القاعدة ، لكنهم موضوعون خارج حدودها الجنوبية ، والدخول الى المنشئات الرئيسية ممنوع عليهم . وقد قدمت قاعدة القنيطرة خدمات جمة للنظام الصهيوني ، سنأتي على ذكرها فيما بعد .

وبالقرب من القنيطرة ، هناك قاعدة بوقنادل ، وهي تشتمل على محطة رادار عصرية ، خاصة بالارسال والاتصال والاستخبارات. وقد تم بناء ثكنات ومساكن لايواء العاملين بها . أما قاعدة سيدى يحيى ، بالقرب من القنيطرة أيضا ، فهي مجهزة بمحطة قوية للرادار وبتجهيزات للمواصلات اللاسلكية مع البحرية الامريكية. وتوجد فيها بصفة دائمة ٥٠ طائرة من طراز "اف ــ ١٠٥" ، وكذا حاملات للصواريخ ومخازن

كبيرة للتموين. ويستقر هناك ٢٠٠٠ من جنود الفرقة الامريكية، وقد بدأت أشغال توسيعها عام ١٩٧١، وفي نفس الفترة انتقلت اليها صواريخ باستطاعتها حمل رؤوس نووية.

واذا راجعنا الوجه "القانوني" لهذا الشكل من الوجود العسكرى، فاننا نجد أن مجمل القواعد الامريكية لا تعتبر جزءا من التراب المغربي، وتحتفظ بالحرية التامة فيما يخص الشحنات التي تصل اليها عبر الجو أو البحر، بحيث يمكن للامريكيين تصدير أو استيراد ما يشاؤون دون أى تدخل من الدولة المغربية. أما الضباط والجنود فيتمتعون بحقوق الصيانة الدبلوماسية ولا يخضعون في أى حال من الاحوال للقوانين المغربية، وذلك طبقا للاتفاقية المبرمة بين الحكمين المغربي والامريكي حول قانون تسيير القواعد.

في بداية العام ١٩٧٤، جرت اتصالات بين السلطات المغربية ومبعوث أمريكي، الاميرال تورنيل، لدراسة امكانيات اقامة قواعد عسكرية جديدة، منها على الخصوص قاعدة للاسطول الحربي في الحسيمة، وثانية للطائرات العمودية في سيدى ايفني. وفي سنة ١٩٧٦، صرح أحد خبراء كتابة الدولة الامريكية في الدفاع بأن عدد القوات الموجودة بالقواعد العسكرية يقدر بـ ٤٠٠ ٣ ضابط وجندى. وفي سنة ١٩٧٧، أوضح السفير الامريكي بالرباط أن عدد العسكريين الامريكيين في المغرب يبلغ ٠٠٠ ٨ شخصا يتوزعون على ثلاثة قواعد.. وأضاف أن الاجلاء النهائي سيتم قبل ٣٠ دجنبر ١٩٧٨، مكذبا بنفسه ادعاءات السلطات المغربية المستمرة حول عدم وجود قواعد أمريكية بالمغرب. فهل تم الانسحاب فعلا ابتداء من سنة ١٩٧٨؟ ان قرائن كثيرة تدعو للاعتقاد بأن العكس تماما هو الذى حصل، وأن الادارة الامريكية ستستفيد من الشروط الجديدة التي خلقتها الحرب في الصحراء، بدءا من العام ١٩٧٥، لتكثف نشاطها العسكرى الذى سيتزايد بشكل خاص منذ ١٩٨٢، حيث تم توقيع اتفاقيات جديدة أحاطتها السلطات المغربية بسرية تامة حتى عن المؤسسات القائمة من برلمان وحكومة... لكنها هذه المرة ستدعي بأن الامر لا يتعلق الا ببعض "التسهيلات" منحتها للحليف الامريكي. لكن قبل أن نعود الى النشاط العسكرى المكثف الذى يميز هذه المرحلة (١٩٨١ حتى الان)، لا بد أن نسجل الادوار الاساسية التي لعبتها القواعد العسكرية الامريكية ضد الوطن العربي وضد الشعب الفلسطيني بشكل خاص.

★

٢) أدوار الوجود العسكرى الامريكي في المغرب ضد الوطن العربي

يندرج النشاط الامريكي في المغرب ضمن الخطط الامنية البعيدة المدى للحلف الاطلسي الرامية الى مراقبة العديد من المواقع ذات الاهمية الاستراتيجية في البحر المتوسط ومداخل افريقيا الغربية والخليج العربي. وفي هذا الاطار، تتعامل الولايات المتحدة مع النظام المغربي كحليف ثمين، برهن غير ما مرة على استعداده لتنفيذ الادوار السرية والعلنية التي تخدم مصالح الحلف الامريكي ـ الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط وحتى خارجها، بل واندماجه ضمن هذا الحلف عمليا. وقد أبرز أحد الناطقين باسم البنتاغون هذا الموقف بقوله: "ان المغرب بلد يحظى بموقع استراتيجي أساسي، لعب دائما دور الاعتدال والاستقرار، وكان دوما مواليا للغرب في افريقيا وآسيا، عندما كانت مصالح الولايات المتحدة مهددة بشكل جدى في تلك المنطقة".

وقد تجلى هذا الدور أساسا في استعمال القواعد والتسهيلات العسكرية في المغرب لمساعدة اسرائيل:

ـ ففي أثناء حرب يونيو ١٩٦٧، تم السماح للبواخر الاسرائيلية بالتزود بالمواد الغذائية في الموانئ المغربية،

ـ وفي سبتمبر ١٩٧٠، وصلت الى قاعدة سيدى سليمان الطائرات الامريكية المحملة بالجنود التي وقفت الى جانب الاردن في النزاع بين الملك حسين والفلسطينيين،

ـ وفي شهر اكتوبر من نفس السنة، نقلت طائرات عمودية من قاعدة القنيطرة نحو اسرائيل منشئات ردار وتجهيزات للبحرية والارسال،

ـ وخلال نفس السنة أيضا، استعملت قاعدة القنيطرة لمساعدة اسرائيل عسكريا، حيث شوهدت طائرات فانتوم، جاءت من فيتنام، واتجهت بعد اصلاحها نحو اسرائيل. وهذه الطائرات ستستعملها اسرائيل أثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣، ضد البلدان العربية،

ـ كما تلقت قاعدة القنيطرة وحدات من قيادة المظليين من أجل القيام بتدريبات عسكرية وتعلم اللغة العربية في اطار التحضير للتدخل في لبنان عام ١٩٧٠. وقد جرى الحديث في نفس الفترة عن نقل وحدات مدرعة ومنقولة جوا الى اسرائيل.

وبصفة عامة، فقد استعمل المغرب كجسر عبور لتمويل اسرائيل بالاسلحة عن طريق باخرتي: "لاش ايطالي" و"لاش تركي". وعندما هدد شليزنجر، كاتب الدولة

للدفاع الامريكي، في سبتمبر ١٩٧٤، البلدان المنتجة للنفط، وضعت القواعد العسكرية في المغرب في حالة استنفار. وعندما لجأ كسينجر الى نفس الاسلوب، قام الاسطول السادس بمناورات في البحر المتوسط ورست حاملة الطائرات "ساراتوغا"، وهي تحمل على متنها ٠٠٠ ٥ جندى أمريكي في قاعدة القنيطرة. ولا شك أن لائحة التدخلات هاته جزئية فقط، حيث لم يكشف النقاب بعد عن باقي التحركات العسكرية السرية التي انطلقت من التراب المغربي.

أما على الصعيد الافريقي، فقد استخدم الوجود العسكرى الامريكي بالمغرب في مناسبات عدة، أهمها:

ـ مساعدة الانفصاليين في بيافرا،

ـ تدعيم المناهضين لباتريس لومومبا، والدور الذى لعبه النظام المغربي في تصفية هذا القائد الوطني الفذ٠٠٠،

ـ مساعدة جبهة سافيمبي المناهضة للنظام الحالي بأنغولا،

ـ التدخل العسكرى مرتين متتاليتين من طرف القوات المغربية في شابا بزايير، بواسطة الناقلات العسكرية الامريكية، واقحام أزيد من ١٦٠٠ جندى مغربي في صراع شعب زايير ضد هيمنة موبوتو وحلفائه. والجدير بالاشارة أن زايير يتدخل بدوره الى جانب قوات جنوب افريقيا ضد الحركات التقدمية المجاورة وخاصة أنغولا، هذا فضلا عن العلاقة الدائمة التي تربط نظامي الرباط وكينشاسا بجنوب افريقيا واسرائيل.

٣) المساعدات العسكرية والتسليح

ولكي تستمر "محطة المغرب" في القيام بمثل هذه الادوار وتأدية هذه الخدمات، كان لا بد من تكثيف المساعدات العسكرية الامريكية الموجهة، ومراقبة وتوجيه الجهاز العسكرى المغربي نفسه. فقد ساهمت الولايات المتحدة منذ البداية بقسط فعّال في تكوين أطر الجيش المغربي وتجهيزها. واذا كان من الصعب تحديد حجم المساعدة التقنية في مجالي التكوين والتأطير التي يقوم بها الخبراء الامريكيون في المغرب، فانه بالامكان تماما ابراز معالم تطور المساعدات العسكرية التي عرفت تزايدا مستمرا، لا من حيث الحجم ولا من حيث نوعية التجهيزات التي حصل عليها الجيش المغربي. فطوال الفترة ما بين ١٩٥٦ و١٩٦٧، بلغ مجموع المساعدة العسكرية الامريكية للمغرب: ٣٠ر٥ مليون دولار. والحقيقة أن قيمة العتاد الامريكي المسلم للقوات المغربية تفوق هذا الرقم، لان جزءا منه كان مجانيا. وقد اشتملت المساعدة

الامريكية خلال تلك المرحلة بشكل خاص على تجهيز فرق المشاة والمدفعية، وتسليم ١٢ طائرة اعتراضية من طراز "اف ـ ٥" . وبذلك أصبح ربع القوات البرية المغربية مجهزا بالسلاح الامريكي، وكذا السرب الوحيد للطائرات التي كان يملكها السلاح الجوى المغربي آنذاك والتي سيصبح استخدامها خاضعا للتموين الامريكي، وبالتالي لمراقبة البنتاغون عليها. وفي سنة ١٩٦٧، بلغت قيمة المساعدات العسكرية ١٨ مليون دولار، وهو مبلغ لم يحظ به أى بلد افريقي، عدا أثيوبيا هيلاسيلاسي. ويعود سبب ارتفاع حجم المساعدة خلال تلك المرحلة الى حرص الادارة الامريكية على تعويض انخفاض الدعم الفرنسي على اثر توتر العلاقات المغربية ـ الفرنسية (١٩٦٦ ـ ١٩٦٩) . أما في السنوات اللاحقة، فقد عرفت مصدرات الاسلحة الامريكية نحو المغرب، التطور التالي :

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
المبالغ الاجمالية بآلاف الدولارات	٢ ٤٣٩	٢ ٧٧٢	٧ ٥٢٧	٢ ٤٤١	٨ ٣٥٥	٢٩٩ ٨٨٨

المصدر: أنطوني سامسون: معرض الاسلحة، باريس، ١٩٧٨، ص: ٣٦٥ ـ ٣٦٧.

أما المساعدة العسكرية الرسمية، التابعة للميزانية الفيدرالية، فقد انتقلت من حوالي ٣ مليون دولار سنويا الى ٣١ مليون دولار عام ١٩٧٦، و٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٨. ويتبين من هذا التطور أن المساعدة الامريكية الى حدود سنة ١٩٧٥، كانت مجرد دعم تكميلي للمساعدة الفرنسية التي ظلت هي الاساس على امتداد تلك المرحلة. ان منطق واشنطن في تسليح المغرب ومساعدته عسكريا يكمن في الحفاظ على الوضع الاقليمي القائم، أى على نوع من "التوازن الاستراتيجي" في المنطقة. وتجدر الاشارة هنا الى أن علاقة الولايات المتحدة مع الجزائر، قد عرفت تبدلا ملموسا منذ بداية السبعينات، حيث توسعت المبادلات التجارية بين البلدين بشكل هائل ـ وخاصة في اتجاه استيراد الولايات المتحدة النفط والغاز الجزائريين ـ وبدأت أوساط الاعمال والقادة الامريكيين يرون في الجزائر شريكا اقتصاديا يمتاز بالجدية والاستقرار السياسي. وهذه المبادلات التجارية التي تتمخض عن فائض في الميزان التجارى لصالح الجزائر، فقد دفعت الامريكيين لتطوير علاقتهم مع الجزائر في ميادين أخرى كالقروض والتكوين والامداد التكنولوجي... وفي سنوات ١٩٧٠

و١٩٧٣، كانت الولايات المتحدة أول شريك للجزائر، قبل فرنسا، لدرجة أن البعض بدأ يتحدث عن وجود "لوبي جزائري" في الادارة الامريكية، وقد جاء في تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد الامريكية: "ان الجزائريين راضون تمام الرضى على التقنوقراطية الامريكية، كما لهم نفس الرضى على التجارة مع الولايات المتحدة". وكيفما كان الحال، فان المصالح الامريكية مع الجزائر، اضافة الى الدعم العسكري والاقتصادي الذي تحصل عليه تونس من جانب الولايات المتحدة، قد دفعت هذه الاخيرة الى تثبيت أقدامها أكثر في المغرب، مستفيدة في ذلك من نزاع الصحراء وتطوراته العسكرية. والواقع ان تكثيف الدعم العسكري الامريكي للنظام المغربي قد بدأ في أوائل العام ١٩٧٥، أي قبل توقيع اتفاقية مدريد. كما أن البيت الابيض لم يفته أن يعبر عن ارتياحه للسند الجديد الذي حصل عليه النظام المغربي من خلال "الاجماع الوطني" مع القيادات الحزبية على اختلاف ألوانها. وهكذا تطورت مبيعات الاسلحة الامريكية للمغرب بالشكل التالي:

السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المبالغ الاجمالية بملايين الدولارات	١٥٤ر٦	١٢١ر٤	١٥٢ر٣	١٠١ر٣	١٥١ر٣

وبدون الدخول في تفاصيل تطور الموقف الامريكي من مسألة الصحراء، علينا أن نذكر هنا، أولا بأن الوضعية الجيوسياسية للصحراء المغربية، ترتبط بشروط "الامن الاستراتيجي" لمداخل افريقيا الاطلسية ولروابط محطات السيطرة الغربية في شمال غرب افريقيا بشكل خاص، وثانيا بأن ارتباط الدول المعنية بالاقتصاد والسياسة الفرنسية والامريكية يجعل من استنزاف المغرب العربي واضعافه داخليا هدفا قائما بذاته، ومدخلا لاطالة عمر المصالح الاساسية للغرب في المنطقة. ولذلك، فان عمق الموقف الامريكي كان ولا يزال هو الابقاء على بؤرة التوتر القائم والحفاظ على التناقضات بين الاطراف المحلية دون السماح باختراق التوازن المطلوب من قبل أحد الاطراف، بالشكل الذي يمنح الادارة الامريكية أكبر الامكانية لتعزيز مصالحها آنيا ومستقبلا، وكل هذا بالتنسيق مع التحرك الفرنسي. وهكذا كان على أحد المسؤولين الامريكيين أن يعلن عام ١٩٨٠، انه: "اذا لم تكن لنا أية مصلحة حقيقية في تسهيل اقامة وطن صحراوي في الصحراء الغربية، فليست لنا بالمثل أية مصلحة ذات شأن في منعها". وهذا ما جاء في تقرير ستيفان سولارز، عضو اللجنة

الافريقية التابعة للجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس بعد زيارته للمنطقة. ويختم التقرير بقوله: " ان قضية الصحراء الغربية توضح ضرورة تجنب معالجة مشكلات السياسة الخارجية بطريقة تطرح تباينا صارخا بين الموقف العام لمساعدة أصدقائنا في المنطقة والموقف الاقليمي الذى يقوم على التكيف مع الظروف المحلية بصرف النظر عن الدلالات الدولية".

على ضوء هذه الاستراتيجية، ستقدم الولايات المتحدة ضمانات للجزائر في فترة التفوق المغربي (١٩٧٦) وتقبل بتحسين الوضع العسكرى المغربي في فترة الهجومات الصحراورية (١٩٧٩). وهكذا تم تزويد النظام القتالي المغربي بطائرات حربية وطائرات استطلاع من أجل "تعزيز موقف المغرب في المفاوضات" ـ على حد قول الامريكان ـ. وفي نفس الوقت الذى تم فيه تعديل الاتفاق العسكرى بين أمريكا والمغرب الموقع عام ١٩٥٨، ليحمل عبارة "حماية المصالح المغربية" واعتبار الصحراء ضمن هذه المصالح، ظلت الادارة الامريكية تردد موقفها الخارجي: لسنا مع السيادة المغربية على الصحراء، لكننا مع الادارة المغربية للصحراء". والجدير بالذكر، ان قسطا وافرا من الصفقات العسكرية التي وافقت عليها الولايات المتحدة قد قامت بتمويله العربية السعودية، أما البقية فمولت بقروض أمريكية خاصة. وقد برر هارولد سوندرز، مساعد وزير الخارجية الامريكي هذه الخطوة بالقول: "اذا هزمت القوات المغربية أمام قوات البوليزاريو، فان ذلك سيشكل انتكاسة خطيرة للمصالح الامريكية الكبرى.. لكن الولايات المتحدة لا تسعى في نفس الوقت لتحقيق نصر عسكرى ساحق على القوات المعادية".

ان سياسة المساعدات العسكرية للمغرب في ظل ادارة كارتر كانت تندرج في اطار التصور الامريكي لميزان القوى في نهاية السبعينات والتحول الملموس في تعامل البيت الابيض مع الشؤون الافريقية والعربية منذ العام ١٩٧٨، حين انتقل مركز اهتمام دبلوماسية واشنطن في افريقيا من اطار اقليمي محدود (أنغولا، افريقيا الجنوبية) الى اطار أشمل، بسبب ظهور ضواغط دولية جديدة، أهمها:

ـ ضرورة تعزيز مسلسل كامب دافيد افريقيا، عبر تقوية نظامي السودان والصومال بشكل خاص،

ـ ضرورة حماية المداخل الامريكية في الخليج، بعد تضعضع مواقع الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا.

وهكذا، ومنذ شهر غشت ١٩٧٧، بينما القوات السوفياتية ـ الكوبية لم تكن قد تدخلت بعد في اثيوبيا، أمر الرئيس كارتر بدراسة مشروع تشكيل قوة للتدخل السريع في المنطقة، هذا المشروع الذى ستتم المصادقة الرسمية عليه بعد أقل من

شهر على احتجاز الرهائن بالسفارة الامريكية بطهران وقبل بضعة أسابيع من قدوم السوفيات الى أفغانستان. كما تجسد هذا التنشيط الدبلوماسي ـ العسكرى الامريكي في توقيع اتفاقية مع الصومال في شهر غشت ١٩٨٠، حصلت بموجبها قوات الانتشار السريع على تسهيلات جوية وبحرية في بيربيرا وموقاديشو. وفي أعقاب سقوط نظام الشاه في ايران والاحداث الداخلية التي شهدتها السعودية وعدد من دول الخليج واندلاع الحرب بين العراق وايران، ازداد التركيز الامريكي على ضرورة "رفع مستوى الاستعداد القتالي لمواجهة الاخطار المحتملة في تلك المنطقة"، حتى ولو اقتضى ذلك التدخل العسكرى الامريكي المباشر فيها. وقد شكل التركيز على هذه الناحية تحولا هاما على صعيد الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط خاصة والعالم الثالث عامة، وهي الاستراتيجية التي اعتمدت اثر خروج الولايات المتحدة من فيتنام وتمثلت بتطبيق مبدأ "المشاركة الاقليمية" (مبدأ نيكسون) على صعيد الدفاع عن المصالح الامريكية في العالم خارج نطاق حلف شمال الاطلسي. ففي حين قضت تلك الاستراتيجية بضرورة الاعتماد على القوى المحلية الحليفة وتوكيلها مهام الدفاع عن نفسها أو تحويلها في بعض الاحيان الى "دركي اقليمي" يتكفل بالدفاع عن الدولة الحليفة المجاورة (كما كان الحال مع نظام الشاه البائد مثلا)، وذلك دون اللجوء بالضرورة الى التدخل الامريكي المباشر، فان الاحداث المتعاقبة خلال أواخر السبعينات أدت بالامريكيين الى اكتشاف الخلل المتحكم في مثل هذا الاسلوب، ودفعتهم بالتالي الى اعتماد مبدأ التواجد المباشر من جديد، وان كان ذلك مقترنا في الوقت نفسه بالدعوة الى حمل الحلفاء محليا ودوليا للمزيد من مسؤوليات المشاركة في الدفاع عن المصالح الغربية في العالم.

وهكذا، فعندما وصلت ادارة ريغان الى السلطة في يناير ١٩٨١، كانت الاولويات الاستراتيجية الجديدة لواشنطن مرسومة ومحددة. وفي اطارها جاء "الانزال" الامريكي المكثف في منطقة شمال غرب افريقيا، وفي المغرب على وجه التحديد.

٤) النشاط العسكرى الامريكي بالمغرب في ظل ادارة ريغان

سيعرف التحالف المغربي ـ الامريكي اذن تدعيما نوعيا على الصعيدين العسكرى والسياسي، ابتداء من العام ١٩٨١. فبعد شهر فقط من فوز ريغان، أعلن مصدر أمريكي بالرباط أن ثلاث سفن حربية أمريكية وصلت الى موانئ طنجة وأكادير في زيارة تستغرق عدة أيام لـ"تجسيد قرار الادارة الامريكية بدعم المغرب". ولقد

لخص موريس داربير في الكونغرس يوم ٢٥ مارس ١٩٨١، الاعتبارات الرئيسية لهذا الدعم بقوله: "ان المغرب مهم بالنسبة للكثير من المصالح الامريكية. وهو يحتل المحور الاستراتيجي. ونحن عازمون على تعزيز روابطنا التاريخية الوثيقة تحت شعار الثقة والاستمرارية. ان المغرب يتقاسم ويقبل الكثير من أسبقياتنا وأهدافنا في السياسة الخارجية. فالمغرب، مثل الولايات المتحدة، يبدو حريص الاهتمام بالتحديات التي يضعها السوفيات والدول التابعة لهم، اذ عارض بشدة الغزو السوفياتي لافغانستان، كما صوّت في القمة الاسلامية بالطائف لصالح ادانة الاعمال السوفياتية وأشرف على اتخاذ القرارات في مثل هذا الاتجاه. وقد تصرف المغرب أيضا كجار مسؤول ازاء عديد من الدول الافريقية، حيث أرسل جيوشه مرتين الى زايير لمواجهة تخريب تم طبخه في الخارج. وحتى عام ١٩٦٣، احتضن المغرب قواعد استراتيجية أمريكية، كما توفرت الولايات المتحدة على تسهيلات بحرية حتى عام ١٩٧٨، وهو التاريخ الذى سحبت فيه هذه التسهيلات بمبادرة منا. ولم يتوقف المغرب عن استقبال بواخر الحرب الامريكية، بما فيها البواخر النووية. وبينما أيّد المغرب الاجماع العربي المعارض لاتفاقيات السلام الاسرائيلي ـ المصرى ولاتفاقيات كامب دافيد، فانه على العموم يسمع صوت الحكمة والبراغماتية في الدوائر العالمية، داعيا الى سياسة برغماتية فيما يخص مشاكل الشرق الاوسط، منددا بالسلبية العقيمة. لجميع هذه الاسباب، ولاسباب أخرى، ننوى اقامة علاقات تطمئن المغرب على أنه يستطيع أن يجد في الولايات المتحدة صديقا موثوقا وصلبا".

وهكذا تعاقبت زيارات الشخصيات السياسية والعسكرية الامريكية الى المغرب من دون انقطاع. فبالاضافة الى وزير الدفاع، زار المغرب كل من المستشار العسكرى للرئيس ريغان، الجنرال فيرنون والترز، والمدير المساعد للمخابرات العسكرية، بوبي راى أيتمان، ورئيس العمليات البحرية الامريكية، الاميرال طوماس هووارد، ثم الزيارات المتتالية لوزير الخارجية، الكسندر هيج... كما تم تعيين سفير أمريكي جديد، هو جوزيف فيرنر ريدس، المدير السابق لمجموعة تشيز مانهاتن بنك. وتوجت كل هذه الاتصالات من الناحية العسكرية بتوقيع اتفاق استراتيجي يوم ٢٨ مايو ١٩٨٢، يتم بمقتضاه منح قوات التدخل السريع الامريكية تسهيلات المرور واستعمال التجهيزات والقواعد العسكرية جويا وبحريا، واعادة تنشيط هذه القواعد وتوسيعها لهذا الغرض. وهكذا تقرر انشاء قاعدة جوية وبحرية قرب مدينة طنجة، ولوحظ آنذاك تحويل السفن الحربية الامريكية من قاعدة قاديس باسبانيا وتمركزها بميناء طنجة. وبدأت في نفس الوقت أشغال ضخمة لبناء قاعدة عسكرية جديدة في بنجرير. كما أن بعض الاوساط الصحفية الاسبانية تمكنت من اكتشاف قاعدة أمريكية

أخرى توجد بجبل كورورو بالقرب من ملبلية، على شاطئ المتوسط.

ولا شك أن الامر لا يقف عند هذا الحد، لان الاتفاقية المذكورة أحيطت بسرية تامة، بالرغم من أنها ليست الاولى من نوعها، بل انها جاءت في سياق عدد من الاتفاقيات المماثلة مع بعض الانظمة العربية والافريقية حيث قامت بعثة أمريكية رسمية تابعة للكونغرس، هي لجنة القوات المسلحة، في ربيع ١٩٨٢، برحلة كان هدفها الرسمي "مراقبة التجهيزات الخاصة لقوات التدخل السريع" وشملت كلا من عمان ومصر واسرائيل وكينيا وجزيرة موريس. وليس من قبيل الصدف أن يكون المغرب أول محطة في زيارة البعثة. ان اتفاقية مايو ١٩٨٢، تكتسي أهمية بالغة، لانها تسمح بتقنين امكانية نقل القوات العسكرية الامريكية عبر المحيط الاطلسي بالاعتماد على "محطة المغرب" قبل التوجه للقيام بعمليات في المشرق العربي أو الخليج أو افريقيا ... ولقد تمكنت البعثة من مشاهدة عمل الخبراء العسكريين الامريكيين وفرق البناء ومنجزاتهم الرامية الى تكييف التجهيزات العسكرية مع حاجيات التدخل السريع. وتنص الاتفاقية أيضا، كما صرح بذلك أحد مسؤولي وزارة الدفاع الامريكية، على تواجد "خبراء عسكريين أمريكيين في القواعد المغربية" واستعمال هذه الاخيرة من طرف القوات الامريكية للقيام بـ"مناورات عسكرية دورية" في المنطقة. وبالفعل، فقد نظمت خلال شهر نوفمبر ١٩٨٢ مناورات الحسيمة في المياه الشمالية، شارك فيها ... ١ جندي أمريكي من القوة البرمائية القادمة من بيروت، وقد شكلت هذه المناورات آنذاك تحذيرا لحكومتي اليونان واسبانيا الاشتراكيتين. وتلتها مباشرة زيارة قائد القوات البحرية الامريكية في أوروبا الى المغرب. كما نظمت فيما بعد مناورات مغربية ـ أمريكية، أطلق عليها اسم "الشركي" التي دامت شهرا كاملا، من ٢٤ أبريل الى ٢٤ مايو ١٩٨٤.

ومن مظاهر تكثيف النشاط العسكري الامريكي في المغرب خلال السنوات الاخيرة، تشكيل لجنة عسكرية مشتركة ضمت في اجتماعها الاول (خلال منتصف سنة ١٩٨٢) ثمانين مسؤولا أمريكيا جلهم عسكريون. وقد صرح مسؤول أمريكي في أعقاب الاجتماع، ان "اللجنة تباحثت في وسائل تقوية التعاون بين البلدين في مجالي الدفاع والامن الوطني". أما الاجتماع الثاني للجنة (مايو ١٩٨٤)، فقد تصادف مع انعقاد "المؤتمر اليهودي" بالرباط الذي شاركت فيه عدة شخصيات صهيونية من اسرائيل والولايات المتحدة. وقد أعلن وزير الدفاع الامريكي، كاسبار واينبرغر، الذي ترأس اجتماع اللجنة: "انني لا أعرف قوات عسكرية أخرى أفضل أن تكون بجانبي عند الحاجة غير الجيش المغربي"، مشيدا بـ"العمل الرائع" الذي حققته اللجنة العسكرية المشتركة.

من ناحية أخرى، عرفت المساعدات العسكرية الامريكية للمغرب ارتفاعا كبيرا. فأول قرار اتخذته ادارة ريغان بعد وصولها الى الحكم، كان هو الاستجابة للطلبات العسكرية المغربية. وهكذا تم التوقيع على صفقة ضخمة لتزويد الجيش المغربي بطائرات من طراز "أوفي ١٠ برونكو" ومقاتلات من نوع "اف ـ ٥" وطائرات عمودية من نوع "امدى ٥٠٠" و١٠٨ دبابة "ام ـ ٦٠" وهي من أحدث الدبابات في الترسانة الامريكية. كما اشتملت مشتريات الاسلحة ـ بالشروط التجارية العادية ـ على صواريخ جو ـ أرض من نوع "مافيريك" والصواريخ المضادة للدبابات "تاو"، والمدفعية والتجهيزات الاليكترونية المستعملة في بناء "الجدارات الامنية" بالصحراء. وقد استمر تنشيط الدعم العسكرى طوال السنوات الاخيرة، كما يظهر ذلك من خلال الارقام التالية المتعلقة بالقروض والمنح العسكرية الامريكية للدولة المغربية.

السنوات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ (تقديرات)
المبالغ بملايين الدولارات	٣١	١٠١	٥٨	٥ر٥١

وبلغت مشتريات الاسلحة الامريكية من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤، ما يناهز ٥ر٤٨٢ مليون دولار، في اطار برنامج البنتاغون للقروض الخاصة. وقد قرر الكونغرس، خلال شهر مارس الماضي في اطار مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٨٦ تخصيص مبلغ ٧٧ مليون دولار للمغرب كقروض ذات طابع عسكرى، وهو مبلغ يجعل من النظام المغربي ثالث مستفيد في افريقيا، بعد مصر والسودان، من المساعدة الامريكية للخارج. وهذا تطور بالغ الدلالة، خاصة اذا ما ربطناه بتطور المصالح والقروض الاقتصادية الامريكية وما يرافقها من شروط مالية وسياسية.

وهذا ما سنعود اليه في دراسة لاحقة حتى نستكمل الاحاطة بأشكال ونتائج الوجود الامريكي في المغرب.